مجتمع

الصين: نموّ في عدد السكان من دون أرقام

أعلنت الحكومة الصينية، أمس الخميس، أنّ عدد سكان البلاد نما في العام المنصرم، وذلك في أعقاب تقرير إخباري نشرته صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية أشار إلى أنّ التعداد السكاني الذي يُعَدّ مرّة كل 10 أعوام في البلاد سجّل انخفاضاً هو الأوّل منذ تولي الحزب الشيوعي الحاكم السلطة في عام 1949. ولم يذكر المكتب الوطني الصيني للإحصاء أيّ أرقام حول عدد السكان، مشيراً إلى أنّه سوف يعلن عنه لاحقاً. لكنّ قرار المكتب غير المعتاد بالتعليق على التقرير يعكس حساسية سياسية لهذه القضية. (أسوشييتد برس)

ألمانيا: لتحديد أهداف واضحة لخفض الانبعاثات

قضت محكمة عليا في ألمانيا بوجوب تحديد الحكومة أهدافاً واضحة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بعد عام 2030، بحلول نهاية العام الجاري، إذ إنّ التشريع الحالي لا يكفي للحدّ من تغيّر المناخ. وكان أشخاص مدعومون من قبل جماعات بيئية قد تقدّموا بشكوى إلى المحكمة الدستورية بدعوى تعرّض حقوقهم إلى التعدي نظراً إلى عدم توفّر أهداف كافية بعد ذلك العام. وتهدف ألمانيا مثل دول الاتحاد الأوروبي الأخرى إلى خفض الانبعاثات بنسبة 55 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990. (أسوشييتد برس)

دفن متزايد في مقبرة دكا

مشهد العائلات وهي تقف لتصلّي على جثامين ضحايا أقاربها أصبح أكثر شيوعاً في الأيام الأخيرة في مقبرة رايربازار، في دكا عاصمة بنغلادش. وتشهد المقبرة الوحيدة المخصّصة لضحايا كوفيد-19، زيادة كبيرة في عمليات دفن الموتى وسط موجة جديدة من الإصابات بفيروس كورونا الجديد دفعت البلاد إلى إغلاق ممتدّ. كذلك طبّقت البلاد حظراً مؤقتاً على المسافرين الوافدين من أوروبا ومن 12 دولة أخرى، في بداية الشهر الجاري، مع تزايد الإصابات.

ومقبرة رايربازار الواقعة على مشارف دكا الشمالية، هي المكان الوحيد الذي يُدفن فيه ضحايا وباء كورونا في العاصمة منذ إبريل/ نيسان من عام 2020. وقد أشار جاسم الدين المسؤول عن المقبرة، عقب دفن أحد الموتى، إلى أنّه «في كل يوم تصل ما بين 15جثة و20 إلى المقبرة... الآلاف يموتون». وذكرت صحيفة «دكا تريبيون» أنّ المقبرة استوعبت 27 ضحية كورونا في يناير/ كانون الثاني الماضي و55 في مارس/ آذار الماضي، أمّا في إبريل/ نيسان الجاري فقد قفز العدد إلى أكثر من 100 في الأسبوعَين الأوّلَين فحسب.

تجدر الإشارة إلى أنّ إجمالي عدد إصابات كورونا في بنغلادش اقترب أمس الخميس من 755 ألف إصابة، في حين بلغ إجمالي عدد الوفيات نحو 11 ألفاً و300 وفاة. يأتي ذلك في حين كانت السلطات الصحية قد أطلقت حملة تحصين في كلّ أنحاء البلاد في السابع من فبراير/ شباط الماضي.

(العربي الجديد، رويترز)

(نيان كار/Getty)

موائد العراق تتذكر ضحايا كورونا

بغداد ـ **كرم سعدي**

على موائد الإفطار الرمضانية، يفتقد عراقيون أشخاصاً أعزّاء غيّبهم فيروس كورونا، في بلد يعاني من ارتفاع كبير في أعداد الإصابات بالفيروس، وقد تجاوز حاجز المليون إصابة.

وجرت العادة أن يجتمع أفراد العائلة والأقارب وأحياناً الأصدقاء على مآدب الإفطار الرمضانية. واليوم، يستذكر هؤلاء أحاديث وقصص من غابوا هذا العام. يقول قيس المحمدي وهو خطيب مسجد في غربي العاصمة بغداد، إن عائلات عدة تذكر اليوم مآثر محسنين كانوا حاضرين خلال شهر رمضان الماضي، وقد قضوا متأثرين بالإصابة بفيروس كورونا. ومن هؤلاء شيخ مسن يدعى الحاج صادق كان دائم التواصل مع المحتاجين خلال شهر رمضان، ويزور بعضهم حاملاً معه الطعام لتناول الإفطار معهم. يوضح أن الحاج صادق الذي رحل عن عمر يناهز السبعين عاماً «أصيب بكورونا وتوفي على إثره، لكنه ما زال حاضراً بعمله الصالح وتفقده أحوال الفقراء وسؤاله عن الناس».

بالنسبة لكثيرين، فإن أصعب الموائد الرمضانية هذا العام هي التي خلت من أحد أفراد العائلة، خصوصاً أحد الوالدين. وغلبت مشاعر الحزن على تعليقات العراقيين على مواقع التواصل الاجتماعي، الذين عمدوا إلى الدعاء لوالديهم الذين غيبهم الموت وحرم أبناءهم للمرة الأولى من مشاركتهم موائد الإفطار.

وتقول فرح ناصر (49 عاماً) وهي ربة بيت، إن زوجها لا يستطيع السيطرة على دموعه كلما اجتمعت الأسرة على مائدة الإفطار، إذ يتذكر والدته التي كانت تحرص على إعداد طعام الإفطار بنفسها على الرغم من تجاوز عمرها السبعين عاماً. تضيف لـ «العربي الجديد»، وهي تتحدث عن والدة زوجها، أنها كانت تستعد لرمضان قبل أيام من خلال تحضير بعض الأطعمة والحلويات بكميات كبيرة، وتوزع بعضها على الجيران والعائلات الفقيرة في رمضان. تضيف: «إنه اول رمضان يمر على زوجي من دون أن تكون والدته حاضرة فيه، وقد توفيت إثر اصابتها بفيروس كورونا قبل نحو خمسة أشهر».

في شهر رمضان، يحرص الكثير من العراقيين على مساعدة المحتاجين، لكن الحاج سلوم الحسيني دأب على سداد ديون الفقراء من دون أن يعرف أحد هويته، إلا أنه توفي خلال عشرة أيام من إصابته بفيروس كورونا وهو في الحادية والسبعين من العمر.

مهند، وهو الابن البكر للحاج سلوم، يقول لـ «العربي الجديد» إن والده كشف له منذ أكثر من عشرين عاماً عن عمل الخير الذي دأب على فعله خلال شهر رمضان، وهو سداد ديون فقراء دون درايتهم. يتابع: «كان والدي على تواصل مع عشرات من أصحاب المحال التجارية، وهم يعلمون أنه يسد ديون من هم في ضيق. لذلك، كان يخصص صندوقاً خاصاً لهذا الغرض يفتحه في أول يوم من أيام شهر رمضان ويبدأ بسداد ديون الأكثر فقراً».

يشير مهند إلى أن والده لم يكن غنياً، لكنه كان يزاول أعمالاً تجارية بسيطة في مجال بيع وشراء السيارات، مشيراً إلى أنه دأب على سداد ديون الفقراء منذ كان في السادسة والثلاثين من العمر. ويقول: «في اليوم الأول من رمضان، كان والدي يأتي إلى البيت قبل موعد الإفطار وعلامات السرور بادية على وجهه لتسديده ديون عدد من المحتاجين».

لكن مهند يقول إن ما كان يفعله والده لم ولن يتوقف بعد وفاته. «فاضت عيني بالدموع حين سددت في اليوم الأول من رمضان ديون فقراء من دون معرفتهم بهويتي. شعرت بسعادة كبيرة وتذكرت والدي. صحيح أنني أفتقده في أول رمضان لا يكون حاضراً فيه، لكنه سيبقى حاضراً من خلال عمل الخير الذي أورثني إياه».

تناول وجبة الإفطار في أول يوم في رمضان في بيت العائلة الكبير يعدّ تقليداً يحرص على اتباعه الكثير من العراقيين. وما زال مستمراً على الرغم من تفشي فيروس كورونا. وبيت العائلة الكبير هو بيت الجد أو الأب، حيث تجتمع فيه عائلات الأبناء والبنات والأحفاد في المناسبات. وتحرص عائلة حسام العطواني على الالتزام بهذا التقليد، الذي اختلف هذا العام عن الأعوام السابقة، بعدما فقدت العائلة خمسة من أفرادها توفوا على إثر اصابتهم بفيروس كورونا. ويقول العطواني لـ «العربي الجديد»: «مات جدي ووالدتي وعمي وعمتي وابن عمي خلال عام واحد. حين جئنا إلى بيت جدي في أول يوم من رمضان كما جرت العادة، كان الحزن يخيم على المائدة الكبيرة التي كانت تتسع لأكثر من ثلاثين فرداً. كان اللقاء استذكاراً لمن فقدناهم».

خطر المتحوّر الهندي

حذر مقرر خلية الأزمة في البرلمان العراقي، جواد الموسوي، من أن المتحور الهندي من فيروس كورونا قريب من الدخول إلى العراق، وشدد على أن «الإجراءات الصارمة وحدها قادرة على منعه». أضاف أنه «يتوجب على الحكومة ووزارة الصحة اتخاذ إجراءات استباقية صارمة ومبكرة بمنع رعايا دولة الهند والدول المصابة الأخرى من دخول العراق لمدة شهر».

تحقيق

يعجز كثير من السوريين في مناطق النزوح، أو في بلاد اللجوء، عن الحصول على أوراق ثبوتية، فمنهم من التهمت قذائف النظام وروسيا وثائقهم، ومنهم من فروا من جحيمها نحو الأمان بما عليهم من ملابس

العيادة القانونية

آلية لحصول السوريين على أوراقهم الثبوتية

عبد الرحمن خضر

تتعدد مشكلات النازحين والمهجرين السوريين، ومنها ابتزاز السماسرة لهم للحصول على الوثائق الشخصية، وتبرز في هذا السياق محاولات تسجيل مواليدهم الذين تفتحت عيونهم على الدنيا في داخل الخيمة.

تقيم عائلة الطفل يحيى مصطفى في مخيم للنازحين بالقرب من بلدة حربنوش في ريف إدلب الشمالي، وتقول والدته: «عانينا كثيراً خلال محاولات تسجيل يحيى، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمكنت من تسجيله بفضل مساعدة العيادة القانونية لرابطة المحامين السوريين الأحرار. كنا نريد أن يتم تسجيل جميع الأطفال حتى لا يحرموا من حقوقهم، وابني من حقه التعليم مثل كل الأطفال، وأتمنى عدم حرمان أي طفل من حق الحياة الطبيعية».

ويروي عبد الحليم أحمد المصطفى، النازح من بلدة «معرشمارين» القريبة من معرة النعمان، معاناته في تسجيل طفله عمرو، ويقول لـ«العربي الجديد»: «جاءنا فريق العيادة القانونية، وأخبرونا أنهم يجرون استبيانات حول الأطفال غير المسجلين، وقاموا باستشارة قانونية حول طفلي عمرو، وهذه خطوة جيدة لأننا لا نستطيع تسجيل أولادنا هنا، ولا نستطيع الذهاب إلى مناطق النظام لتسجيلهم. تمت تعبئة الاستمارة، وأخبرونا أنه في حال كان مستوفيا للشروط، فسوف يتصلون بنا».

وأضاف: «بعد خمسة أيام، اتصلوا بي، وأخبروني أنه تمت الموافقة على التسجيل، وتم تسجيل عمرو، وتسليمي (بيان نفوس)، وهذه خطوة مهمة كون الطفل غير المسجل يحرم من التعليم والسفر، إذ لا يوجد ما يثبت شخصيته، كما لن يحصل على بطاقة شخصية، وتوجد هنا عائلات كثيرة لديها أولاد غير مسجلين، وأتمنى أن يستمر هذا العمل لما فيه من فائدة للناس».

ويوضح مدير مشروع العيادة القانونية في رابطة المحامين السوريين الأحرار، عمار عز الدين، لـ«العربي الجديد»، أن «الهدف من المشروع قانوني تطبيقي، نعمل على تقديم الخدمات والاستشارات القانونية المجانية، ونشر الوعي القانوني بين السوريين، إضافة إلى تقديم المساعدات القانونية للفئات المستضعفة، وتعزيز وضعها القانوني».

ويبين عز الدين أن «هناك كثيرا من الانعكاسات على فقدان النازحين للوثائق، كما أن عدم القدرة على التسجيل ينتج عنه ضرر كبير على المستوى الشخصي، وإشكاليات على المستوى المجتمعي، من بينها فقدان الشخصية القانونية للمواليد الجدد، وجهالة نسبهم، وفقدان حقوقهم المالية، وما يتبعه من انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلاً عن عدم القدرة على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وحرمانهم من اكتساب الجنسية السورية. كما أن عدم تثبيت الزواج ينتج عنه عدم القدرة على تثبيت نسب الأولاد، إضافة إلى إمكانية حرمان الزوجة من حقوقها، وعدم القدرة على تثبيت الطلاق في حال عدم تثبيت الزواج، وأيضاً عدم تثبيت الوفاة يؤدي إلى أضرار مالية نتيجة عدم القدرة على الاستفادة من التركة، وعدم قدرة الزوجة على الزواج من آخر».

وأضاف أن «السوريين الذين لا يملكون أوراقا ثبوتية غير قادرين على السفر إلى دول أخرى، ويعانون من عرقلة المعاملات المالية كالبيع والشراء، كما يعاني العديد منهم من عدم القدرة على إثبات ملكية الأموال المنقولة، أو غير المنقولة، إضافة إلى الحرمان من التعويضات، وبشكل عام فإن الخلل في القيود المدنية يؤدي إلى خلل في بنية المجتمع، وفي قدرته على التعافي، وإنتاج سلطاته بشكل ديموقراطي، ويؤثر بالتبعية على المؤسسات الأساسية بما يعيق بناء الدولة».

وردا على سؤال حول إمكانية بناء منظومة أحوال مدنية في المناطق المحررة في الشمال السوري، أجاب عز الدين، أنه «يمكن بناء منظومة أحوال مدنية ضمن ضوابط وشروط. ينبغي أيضا الحذر في التعامل مع المؤسسات المساعدة، مثل مؤسسة الشرطة الحرة، أو التعامل مع محاكم الأمر الواقع، بحيث لا يقبل أي قرار صادر عنها ما لم يستوف كافة الشروط الشكلية والموضوعية التي ينص عليها القانون، والاعتماد على المنظمات الحقوقية والقانونية التي تمارس عملية التوثيق، ولها دراية وخبرة بالشروط القانونية لصحة عملية التوثيق، والتي تضم كوادرها محامين وحقوقيين لديهم الخبرة بنصوص القانون السوري، ويمكن توظيف من كان يعمل سابقاً في الحكومة السورية، والهيكلية الإدارية للدولة فيما من يخص تشكيل المديرية العامة للأحوال المدنية».

وتابع: «ينبغي أيضا الحذر في التعامل مع المؤسسات المساعدة، مثل مؤسسة الشرطة الحرة، أو التعامل مع محاكم الأمر الواقع، بحيث لا يقبل أي قرار صادر عنها ما لم يستوف كافة الشروط الشكلية والموضوعية التي ينص عليها القانون، والاعتماد على المنظمات الحقوقية والقانونية التي تمارس عملية التوثيق، ولها دراية وخبرة بالشروط القانونية لصحة عملية التوثيق، والتي تضم كوادرها محامين وحقوقيين لديهم الخبرة بنصوص القانون السوري، ويمكن توظيف من كان يعمل سابقاً في الحكومة السورية، ومن عملوا في مديريات الأحوال المدنية، وهم الأكثر خبرة ودراية بتطبيق القانون. كما يجب أن تسعى المؤسسات البديلة لممارسة كل الضوابط الممكنة للتحقق من المعلومات، وعدم التسجيل إلا بعد التأكد من صحتها، واتباع الإجراءات القانونية التي نص عليها القانون، وإنشاء نظام يربط بين الأمانات كافة في المؤسسات البديلة لتجنب الازدواج أو التناقض في التسجيل بينها».

ومن بين الشروط التي تحدث عنها عز الدين أيضاً، الأحكام الصادرة عن محاكم الأمر الواقع في مناطق الشمال السوري، والتي يرى أنها لم ترتق بعد للمستوى الذي يمكن القبول بما يصدر عنها، ولذلك فإن جميع الوثيقات التي تمت بناء على أحكام منها تحتاج إلى مراجعة للتأكد من صحتها، أو ترك المجال أمام أصحاب العلاقة، أو المتضررين للطعن في عدم صحتها، إضافة إلى الحفاظ على الأرشيف بطريقة تمنع التلف، ورفع هذه الوثائق على خوادم مخصصة للحفاظ عليها من التلف والضياع، خاصة وأن معظم هذه المناطق تتعرض للقصف من حين إلى آخر، كما قد تتغير الجهات العسكرية المسيطرة على المنطقة، ولذا يجب حماية الأرشيف.

وقدم مدير مشروع العيادة القانونية نصائح للنازحين والمهجرين الذين فقدوا أوراقهم الثبوتية، من أوراق ملكية وغيرها، وقال: «دفع الواقع المتردي، وشدة الحاجة إلى الوثائق بكثير من السوريين إلى اتباع طرق عديدة في سبيل الحصول على ما يحتاجونه من الوثائق، فإما المخاطرة بالذهاب إلى مناطق النظام، أو التعامل مع المتنفذين والسماسرة، ودفع مبالغ مالية كبيرة مقابل الحصول على الوثائق، أو اللجوء إلى جهات تمنح وثائق مزورة، ونحن ننصحهم كبدائل عن تلك الأمور باللجوء إلى منظمات المجتمع المدني الحقوقية والقانونية لطرح الحالة القانونية، وطلب الاستشارة القانونية منهم».

> عدم تسجيل المواليد يفقدهم الشخصية القانونية والحقوق
>
> يدفع بعض السوريين مبالغ مالية كبيرة مقابل الحصول على وثائق

وتابع: «ننصح أيضا بعدم اللجوء بأي حال من الأحوال إلى الوثائق المزورة لأنها تشكل جرماً قانونياً عند استعمالها، ويمكن الاستعانة بأحد المعارف أو الأقارب في مناطق النظام للحصول على أوراق ثبوتية عن طريق محام أو معقب معاملات موثوق يكون التواصل معه عن طريق الأقارب، أو المعارف، فضلاً عن عدم دفع تكاليف استخراج الأوراق الثبوتية إلا بعد التأكد من قانونيتها، وبعد استلامها مباشرة من الدائرة الصادرة عنها، أو تكليف أحد معقبي المعاملات بالسؤال عن الوثيقة المستخرجة عن طريق النافذة الالكترونية، أو استخراج نفس الوثيقة للتأكد من تطابقها مع الوثيقة التي تم استخراجها من قبل المعقب أو الوكيل القانوني».

وتعرض كثير من السوريين للابتزاز خلال محاولاتهم الحصول على أوراقهم الثبوتية من الجامعات السورية، ومنهم أسامة عبد الحليم المقيم في الريف الشمالي لمحافظة حلب، الذي يوضح أن الحصول على أوراقه الجامعية من جامعة دمشق كلفه 300 دولار أميركي. وأشار لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأمر مرهون ببد سماسرة، لكنه كان مضطراً للحصول على الأوراق الجامعية لمعادلة شهادته في تركيا.

وتحاول الدوائر والمؤسسات المعنية باستصدار الوثائق الشخصية ووثائق الملكية وغيرها من الأوراق الثبوتية، ابتزاز السوريين عبر كثير من الطرق، ومنها وضع عراقيل وتعقيدات تشمل حضور صاحب العلاقة شخصياً، أو الذهاب إلى وسطاء وسماسرة لتسيير معاملاتهم، ما يضع النازحين والمهجرين واللاجئين في مشكلات كبيرة خلال مراحل الحصول على تلك الأوراق الضرورية.

ألف الأطفال السوريين لم يُسجّلوا (أحمد الأطرش/ فرانس برس)

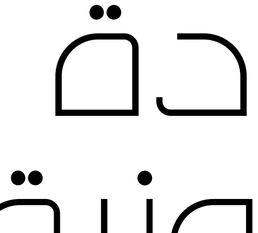

2007

هو العام الذي صدر فيه قانون الأحوال المدنية السوري رقم 26، والذي تلته تعديلات لاحقة

المعلّم وبائع الكتب في غزة

حوّل محمد حسن ماضي ثروته للمنفعة العامة، فاقام مكتبة على الرصيف لبيع كتبه القديمة والحديثة منها في مقابل مبالغ زهيدة... فالهدف نقل المعرفة

غزة ـ **امجد ياغي**

يجلس محمد حسن ماضي البالغ من العمر 60 عاماً بالقرب من رصيف الجامعة الإسلامية في وسط مدينة غزة، محاطاً بمجموعة متنوعة من الكتب الجديدة والقديمة طغى اللون الأصفر على أكثر صفحاتها. عند الاستفسار عن مؤلّف ما، يستعين بذاكرته القوية التي تخوّله شرح كل كتاب ورواية يبيعها، فهو كان في الأساس أستاذاً وقارئاً محترفاً، ما جعله مقصداً لعدد كبير من الزبائن.

تعود أصول ماضي إلى قرية بيت جرجا التي احتلها الإسرائيليون في خلال نكبة 1948، وقد هُجّرت بالتالي عائلته إلى قطاع غزة. يُذكر أنّ القرية تقع إلى شمال شرق مدينة غزة. يخبر ماضي أنّ لديه أربعة أبناء وابنة واحدة، علماً أنّ أكبرهم ويُدعى ثائر استشهد عندما كان يبلغ من العمر 21 عاماً في الحرب الإسرائيلية الأولى على القطاع.

بعد إنهائه تعليمه الثانوي في عام 1978، كان ماضي ينوي السفر إلى لبنان لمتابعة دراسته في جامعة بيروت العربية. لكنّه تعرّض إلى الاعتقال على يد الجيش الإسرائيلي واستُجوب عن سبب سفره. لم تلقَ محاولات ماضي بإقناع جيش الاحتلال بسبب سفره، فاعتُقل إدارياً لأشهر عدّة بتهمة الانضمام إلى التنظيمات الفلسطينية في لبنان. وبعد الإفراج عنه لعدم ثبوت التهمة عليه، رفض السفر إلى الخارج. وكانت حينها الجامعة الإسلامية في غزة قد تأسست، فحصل على بكالوريوس في علم الاجتماع منها. وبعد تخرّجه عمل في الأراضي المحتلة، وعُيّن مدرّساً للمواد الاجتماعية في عام 2000، بنظام المياومة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ثم تمّ تثبيته في عام 2003.

يخبر ماضي: «أمضيتُ طفولتي في ظروف اللجوء الصعبة مع والدي الذي كان فلاحاً قبل النكبة. وقد فرض الاحتلال على أسرتي العيش بين الخيم والمنازل المتلاصقة وسط ظروف صعبة جداً. لكنّني خرجت من هذه البيئة طفلاً مثقفاً، باحثاً عن المعلومة في الكتب. فهوايتي المفضلة كانت زيارة المكتبات القديمة في غزة».

وبدأ حبه للقراءة في عام 1975، عندما كان يزور مكتبة الهلال الأحمر القديمة في غزة برفقة زميله في المدرسة. حينها كانت بداية تعرّفه على الفكر الشيوعي، على الرغم من عدم درايته ببعض المصطلحات المستخدمة حينها. يضيف ماضي «بقيت غريزة القراءة في داخلي مثلها مثل الأكل والشرب والماء والهواء. لم تعد المكتبة تشبع شغفي، فتوجّهت بعدها إلى المكتبات التجارية، مثل مكتبات النهضة والهاشمية والبازجي، وهي أقدم مكتبات تجارية كانت حينها في قطاع غزة. وانتقلت إلى قراءة الروايات العربية لكتاب وأدباء وروائيين مثل نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس وتوفيق الحكيم ويوسف السباعي وإبراهيم المازني، كذلك الروايات العالمية بمختلف أنواعها. وكنت أقرأ يومياً ما بين خمس ساعات وستّ. حتى في خلال تنقلاتي للعمل في داخل الأراضي المحتلة، كان الكتاب رفيقي الدائم».

هوسه بالقراءة دفعه إلى إنفاق ثلثَي راتبه على الكتب، لتتقلص نفقاته بعد زواجه. ولا يخفي ماضي أنّ عائلته كانت تنزعج من طريقة إنفاقه على الكتب، لكنّ والده وهو ليس متعلماً، كان يتمنى أنّ يكون أحد أبنائه بخلاف ذلك. وبالفعل حقق حلم والده بعدما أصبح مدرّساً. لكنّ الفرحة لم تكتمل، فقد توفي والده قبل أنّ يرى ابنه وقد امتهن التدريس. يشعر ماضي بالضيق، بسبب الفارق الثقافي بين الجيل الحالي والذي سبقه وكان مهتماً بالكتب. ويرى ضرورة أن يعطي الجيل الجديد الكتاب حقّه. ويقول: «أتمنى النهوض بالقراءة، كما قالها سقراط: ابدأ بنفسك. ومن أجل البدء بالنفس، اذهب إلى القراءة حتى تغيير كل أنماط المجتمع، مستشهداً بمقولة أنّ: الأمراء والقراء إذا صلحوا صلحت الأمة وإذا فسدوا فسدت الأمة. وللأسف نعيش في مجتمع فيه علماء منافقون لهم تبعية سياسية، والأمراء فحدث ولا حرج، والشعب معظمه منتفع، فيما الجهل مسيطر على القسم الأخر».

وقد جمع ماضي في حياته آلاف الكتب، قرأ نحو 90 في المائة منها، بحسب ما يؤكد، وهو رقم كفيل بتحويله إلى مدمن قراءة. ولأنّه لم يستطع توريث حبّه للكتب لأبنائه، قرر بعد التقاعد بيع كتبه للعامة. يقول: «كانت والدتي تسألني عن كمية الورق في المنزل، لأردّ عليها إنّ هذه الأوراق لا تقدّر بثمن، وقد كتب عليها تاريخ وحضارة وفكر ومعرفة. ومن جهتها، تنظر زوجتي إلى الكتاب كعدوّ لها». يضيف: «أريد أنّ ينتفع الجميع مما جمعت. حتى لو أنّني اشتريت الكتب بمبالغ كبيرة، ما يهمني هو ذهابها إلى من هم في حاجة لها».

ويتابع: «عند فتح المكتبة على الرصيف، كنت أتحسّس من نظرة طلابي. بعد ذلك لم أعد أبالي. فأنا أنقل المعرفة». وبالفعل، صار ماضي مقصداً للطلاب في الجامعات المجاورة، ويستشيرونه في مسائل عديدة عالقة في مناهجهم.

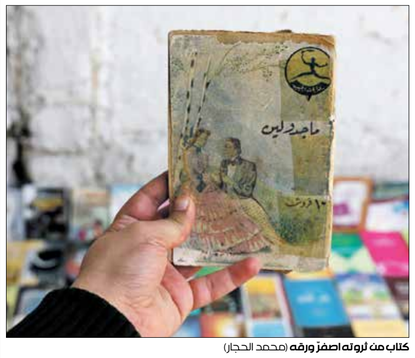

كتاب من ثروته أصفر ورقه (محمد الحجار)

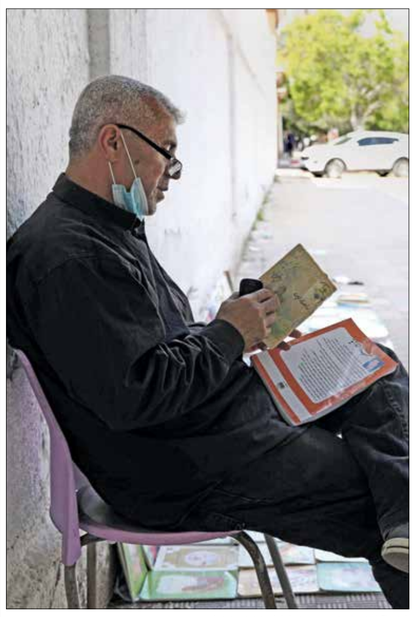

في انتظار من يطلب المعرفة (محمد الحجار)

إقبال ضعيف على لقاحات كورونا في ليبيا

في ظل انتشار الشائعات، يعبّر ليبيون كثيرون عن خشيتهم من تلقّي اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-19 الذي يتسبب فيه فيروس كورونا الجديد، يأتي ذلك على الرغم من انطلاق حملات التحصين في البلاد، بعد طول انتظار

يبدو أنه لم يتردد في تلقّي لقاحه (حازم تركية/ الأناضول)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من مرور أكثر من أسبوعين على بدء حملة التطعيم التي أطلقتها السلطات الليبية ضد وباء كورونا، ما زالت تواجه صعوبات أبرزها عدم جهوزية مراكز التطعيم والإقبال الضعيف من قبل المواطنين. وكانت وزارة الصحة في حكومة الوحدة الوطنية قد أعلنت عن بدء حملة التطعيم في العاشر من إبريل/ نيسان الجاري، بعد تسلمها أكثر من 160 ألف جرعة لقاح، تلتها أربع دفعات أخرى في الأيام التالية. يُذكر أنّ الحكومة الجديدة في ليبيا تشدّد في تصريحاتها على إيلاء ملف كورونا الأولوية في المرحلة الانتقالية الحالية.

ووصف رئيس الحكومة الجديدة عبد الحميد الدبيبة يوم بدء الحملة بـ«اليوم المبارك»، وذلك في خلال تلقيه اللقاح إلى جانب عدد من وزراء ومسؤولي الحكومة في الأيام الأولى من الحملة. وحثّ الدبيبة المواطنين على الإقبال على تلقي اللقاح وعدم الاستماع إلى الشائعات المتعلقة بحدوث مضاعفات. وقال إنّ بدء حملة التطعيم دليل على بدء تعافي قطاع الصحة بعدما حلت لجنة جديدة لمكافحة الوباء محل لجنتَين منفصلتَين، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب. بدوره، أثنى وزير الصحة علي الزناتي على جهود الحكومة في توفير اللقاح، وذلك من خلال تواصلها المكثف مع جهات وشركات دولية عديدة، مشيراً إلى أنّ الكميات التي تسلمتها الوزارة حتى الآن كافية لتطعيم نحو مليون ونصف مليون مواطن. ويؤكد علي سعي الحكومة إلى توفير ما يكفي حاجة الليبيين من اللقاح، في وقت يشكو المركز الوطني لمكافحة الأمراض من قلة إقبال المواطنين على التسجيل في منظومة التطعيم التي أطلقتها في مطلع مارس/ آذار الماضي. ويوضح مدير المركز بدر الدين النجار أنّ عدد الذين سجلوا في المنظومة لا يزيدون عن نصف مليون مواطن.

> الحكومة الجديدة تولي حالياً ملف كورونا الأولوية
>
> ثقة مطالبات بتلقّي اللقاح وعدم الاستماع إلى الشائعات

وتجدر الإشارة إلى أنّ إجمالي عدد إصابات كورونا في البلاد منذ بدء انتشار الفيروس فيها، بلغ حتى أمس الخميس نحو 177 ألف إصابة، في حين تخطى إجمالي عدد الوفيات ثلاثة آلاف وفاة. وبحسب الخطة المعلنة من قبل وزارة الصحة، فإنّ الشرائح الأولى المستهدفة بالتطعيم تشمل الأطباء والكوادر الطبية والعاملين في المراكز الصحية والمستشفيات كونها الأكثر عرضة لـ«الإصابة بالوباء». وفي المستوى الثاني يأتي كبار السنّ ثمّ الأشخاص الذين يعانون أمراضاً مزمنة. في السياق نفسه، يقول المسؤول في إدارة التطعيمات التابعة لوزارة الصحة، أنيس التائب، إنّ ثقة أكثر من 400 مركز تطعيم منتشرة في كل أنحاء البلاد، مشيراً إلى أنّ قسماً كبيراً منها غير جاهز للعمل، عدا عن حاجة الكوادر الطبية إلى التدريب على منح اللقاح للمواطنين. ويتحدث التائب لـ«العربي الجديد» عن «استمرار جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بالتعاون مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض في تجهيز 426 مركزاً موزعة في مختلف المناطق الليبية»، لافتاً إلى أنّ «هذه الجهود لم تنتهِ حتى الآن. فالأمر يتطلب تجهيزات ومعدات عدّة أبرزها الثلاجات الخاصة بحفظ اللقاح في درجات حرارة محددة، ووسائل لنقلها وتوزيعها على المناطق، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الطبية على التعامل معها». وبينما يؤكد التائب أنّ «الحملة ما زالت في أولها وتقتصر على المدن الكبيرة»، يشير إلى «صعوبات أخرى تتمثل في تسجيل عدم إقبال المواطنين على تلقي اللقاحات، حتى في المدن التي شهدت إطلاق الحملات».

حسني الطبال مواطن من مدينة زليتن في شرق طرابلس، يعلّل عدم تلقّيه اللقاح بمخاوفه مما يشاع عن تسبّب اللقاح في مضاعفات صحية. ويقول لـ«العربي الجديد» إنّه تابع تقارير إعلامية تؤكد تعرّض أشخاص حول العالم إلى تجلّطات في الدم بسبب اللقاحات، «لذلك أفضّل حماية نفسي من الإصابة بالفيروس بدلاً من الحصول على اللقاح». ويؤكد أنّ «هذه الهواجس منتشرة بشكل كبير بين المواطنين، وهي ما جعلت 60 ألف مواطن فقط يقبلون على تلقي اللقاح. وهو رقم متدنٍ جداً». ويشير الطبال إلى أنّه «قريباً، سوف توزّع ملصقات ومناشير توعية تشرح خطوات تلقي اللقاح».

من جهتها، ترحّب هدى إبراهيم، وهي مواطنة من العاصمة طرابلس، بوصول اللقاح، لكنّها ترى أنّه «وصل متأخراً بعد سقوط مئات الضحايا وإصابة الآلاف». ولا تخفي لـ«العربي الجديد» مخاوفها من «عقبات أخرى قد تمنع وصوله إلى شرائح أوسع من الناس»، فهي تخشى «تأثر حملة التطعيم بالصراعات والاضطرابات». وتسأل إبراهيم: «من سوف يؤمّن وصول سيارات النقل إلى الأماكن البعيدة التي لا تسيطر عليها الدولة؟ هل ثمّة عوامل أخرى لها علاقة بالوساطة والمحسوبية؟ وفي حال حدوث ذلك، يرجّح تأخر حصول الأشخاص الذين يعانون أمراضاً مزمنة على حصتهم من اللقاحات».